كلمة سعادة محافظ بنك الكويت المركزي
في افتتاح أعمال الاجتماع التاسع والخمسين للجنة محافظي
مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(الكويت، ١١-١٢ مارس ٢٠١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي الأخوة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

سعادة الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس
التعاون لدول الخليج العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن أُرحب بكم اليوم في دولة الكويت بمناسبة انعقاد الاجتماع التاسع والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مُتمنيًا لكم طيب الإقامة، وداعيًا المولى العلي القدير أن يوفقنا جميعًا في جهودنا الساعية إلى استكمال مسيرة بناء صرح العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وأود بدايةً أن أتوجه بأسمى معاني الشكر والتقدير لمعالي الأخ الكريم رشيد محمد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي على جهوده المخلصة أثناء توليه رئاسة هذه اللجنة في الدورة السابقة، كذلك لا يفوتني أن أتوجه أيضًا بجزيل الشكر لجميع الأخوة العاملين في الأمانة العامة على كل ما يبذلونه من جهد ودعم مستمر لأعمال هذه اللجنة واللجان المنبثقة عنها.

الأخـــوة الكـرام،

أود في مستهل كلمتي أن أُشيد بفخر واعتزاز بما ورد في مضمون "إعلان الكويت" من توجيهات صادرة عن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى والمنعقدة خلال الفترة ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣ بدولة الكويت، حيث انطلقت تلك التوجيهات من إدراك كامل لدى أصحاب الجلالة والسمو بأبعاد التحديات الإقليمية والعالمية، ووجوب تعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك التحديات وتحصين دول المجلس من تداعياتها، والتأكيد على إصرار وعزم دول المجلس على تعزيز مسيرة العمل المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية بما يلبي آمال وتطلعات أبناء دول المجلس.

الأخـــوة الكـرام،

نعلم جميعاً أن الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه المستقبلية، تتأثر بالمتغيرات المالية والاقتصادية على الساحة العالمية، ولكنه بالطبع يتمتع بخصوصية نابعة من طبيعة وهيكل اقتصادات دول المجلس. ولعلنا جميعًا نُدرك ما اتسمت به اقتصادات دول المجلس خلال السنوات القليلة الماضية من قوة الأداء، والذي جاء مدعومًا بانتهاج سياسات مالية ونقدية حصيفة، كان لها بالغ الأثر في تعزيز استقرار ونمو اقتصادات دول المجلس. ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن اقتصادات دول المجلس لا تزال تواجه تحديات تستوجب تكثيف الجهود للحد من تداعياتها، لا سيما فيما يتعلق بزيادة

الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الموازنات العامة، وما يشهده الإنفاق الجاري لتلك الموازنات من ارتفاع ملموس خلال السنوات القليلة الماضية. هذا بالإضافة إلى تحديات أسواق العمل بدول المجلس، والحاجة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدرجة المأمولة، فضلاً عن تحديات أخرى ذات طبيعة هيكلية تتطلب التصدي لتداعياتها من خلال مسيرة متواصلة من العمل الدؤوب، في سبيل تعزيز دعامات النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

الأخــوة الكـرام،

لا شك أن منظومة عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغت مرحلة من النضج، سواء في الرؤية أو آليات العمل أو التوجهات والاستراتيجيات، مُعزَّزة بما تحقق من استقرار مالي واقتصادي تعكسه ملامح تنموية اقتصادية واجتماعية واضحة، تضافرت في مجملها مع سياسات مالية واقتصادية حصيفة، مارست مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس ولجنتكم الموقرة دورًا فاعلًا في رسمها وتنفيذها. الأمر الذي ساهم بفاعلية في زيادة مَنعة الأنظمة المالية والاقتصادية لدول المجلس تجاه مختلف المخاطر والتداعيات التي خلفتها الأزمات المالية العالمية المتلاحقة.

الأخــوة الكـرام،

تتمتع القطاعات المصرفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمستويات متميزة من القوة والمتانة، وذلك بشهادة المراقبين والجهات العالمية ذات الاختصاص. ولعل هذا التميز في حد ذاته يفرض علينا مسئولية مضاعفة من حيث تحقيق المزيد من التقدم والتطور، حفاظًا على مكتسبات الحاضر، وسعيًا إلى بلوغ تطلعات المستقبل. ولقد تعاملت البنوك المركزية بدول المجلس على المستوى الوطني، وكذلك من خلال لجنتكم الموقرة، بمهنية وكفاءة مشهودين مع تحديات الفترة الماضية من خلال انتهاج سياسات احترازية حصيفة ضمن إطار عام من النظم والتدابير الرقابية والإشرافية المُحكمة، الأمر الذي أسهم بشكلٍ

فعَّال وكبير في زيادة تحصين القطاعات المصرفية بدول المجلس من تداعيات تلك التحديات.

إلى جانب ذلك، فقد عمدت مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مواكبة أحدث التطورات على الساحة المصرفية والمالية العالمية، مُستندةً في ذلك إلى الأخذ بمعايير الحوكمة والإدارة الرشيدة نظرًا لأهميتها وحساسيتها في العمل المصرفي والمالي بصفة خاصة. ذلك أن الالتزام بمعايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية إنما يلعب دورًا هامًا ومُكملًا لتلك المهام التي تضطلع بها السلطات الرقابية والإشرافية في العمل على ضمان تكريس متانة النظام المصرفي والمالي وسلامة أداء مؤسساته، وبما يُسهم في تعزيز أسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وفي سياق متصل، فقد قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطًا كبيرًا في الإلتزام بتطبيق حزمة إصلاحات "بازل ٣"، والتي من شأنها أن تُسهم بشكلٍ فعَّال في الحفاظ على متانة النظم المصرفية بدول المجلس، وذلك من خلال تحسين نوعية وجودة رأس المال والتركيز على أهمية الإدارة الحصيفة للسيولة والرفع المالي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُحفِّز قدرات البنوك على إدارة المخاطر لديها بأعلى مستويات الكفاءة والمهنية.

الأخــوة الكـرام،

إن جدول أعمال هذا الاجتماع التاسع والخمسين للجنتكم الموقرة يحفل بالعديد من الموضوعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، والتي يأتي على رأسها مناقشة سبل حشد الجهود الرامية إلى تحقيق توجيهات قادتنا "حفظهم الله". هذا، وتتمحور الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع حول تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك لاستكمال الأطر التنظيمية والتشريعية للإشراف والرقابة على الأجهزة المصرفية، وضمان فاعلية ربط نظم المدفوعات وشبكات الصرف الآلي بدول المجلس، وتناول آخر التطورات

والمستجدات في إطار اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإنني إذ أُثمِّن ما حققته لجنتنا هذه من إنجازات ملموسة بفضل صدق النوايا وقوة العزم على استكمال مسيرة العمل الخليجي المشترك، فلا يفوتني أيضًا أن أُعبِّر عن تقديري العميق للجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس واللجان الفنية المختلفة وفرق العمل المُنبثقة عنها في سبيل دفع عجلة العمل المشترك.

وفي الختام، لا يسعني إلاَّ أن أتوجه لحضراتكم بالشكر والتقدير، شاكرًا لكم تشريفكم لنا، ومُجددًا الترحيب بكم في بلدكم الكويت، داعيًا المولى العلي القدير أن يكلل جهودنا جميعًا بالتوفيق والسداد لخدمة أوطاننا الغالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

١٢ مـارس ٢٠١٤